العرب
الإثنين 2021/09/06
السنة 44 العدد 12171

الرئيس التونسي يدافع عن قراراته أمام وفد أميركي

قيس سعيد: القرارات تندرج في إطار الاحترام التام للدستور

قدّم الرئيس التونسي قيس سعيد في لقائه بوفد أميركي تفسيرا دستوريا واضحا لدوافع الإجراءات الاستثنائية التي اتخذها، مشددا على أنها قرارات تعكس إرادة شعبية واسعة، لكن الزيارة لاقت رفضا كبيرا من مختلف الأحزاب والمنظمات الوطنية.

خالد هدوي

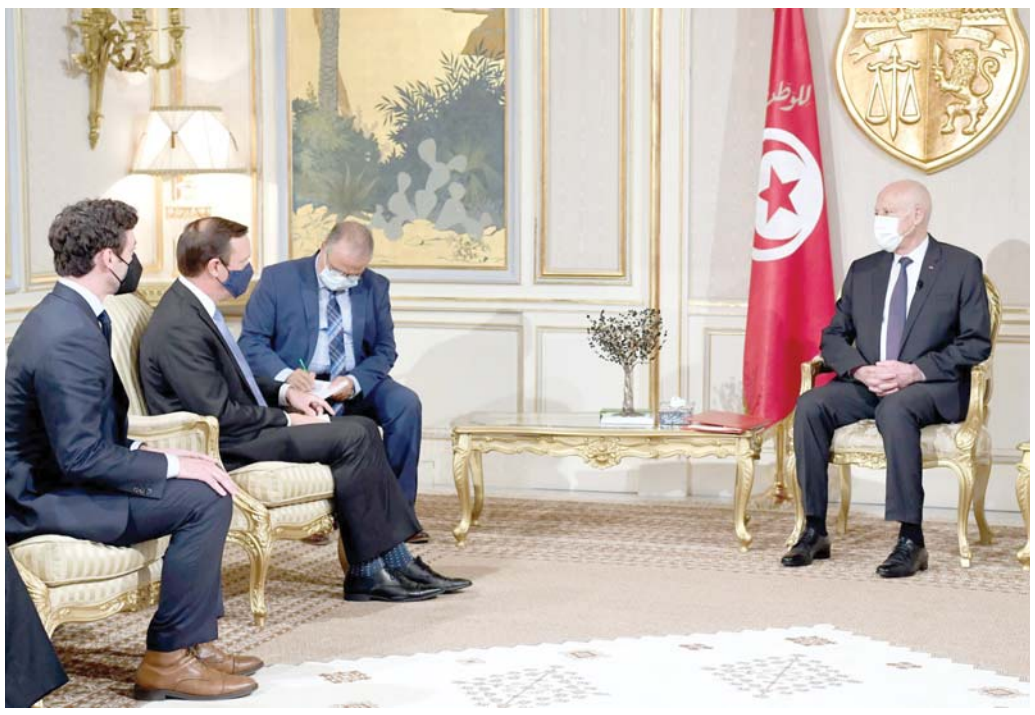

سعيد يؤكد احترامه للإرادة الشعبية

تونس – دافع الرئيس التونسي أمام وفد من الكونغرس الأميركي عن قراراته التي اتخذها في الخامس والعشرين من يوليو الماضي في إطار ما سمي بتصحيح المسار، مؤكدا التزامه بالدستور، وسط رفض سياسي واسع لزيارة المسؤولين الأميركيين إلى البلاد.

وأكّد الرئيس التونسي سعيد خلال لقائه السبت بوفد أميركي أن التدابير الاستثنائية التي تم اتخاذها في الخامس والعشرين من يوليو تندرج في إطار الاحترام التام للدستور، وذلك بخلاف ما يُروّج له من ادعاءات مغلوطة وافتراءات كاذبة.

وشدّد على أن "القرارات تعكس إرادة شعبية واسعة وتهدف إلى حماية الدولة التونسية من كلّ محاولات العبث بها".

كما مثّل هذا اللقاء فرصة لتجديد الإعراب عن الحرص المشترك على مزيد تعميق روابط الصداقة التاريخية بين تونس والولايات المتحدة، ومواصلة العمل سويا من أجل مستقبل أفضل لعلاقات التعاون والشراكة الاستراتيجية بين البلدين.

رافع الطبيب

الرئيس سعيد أثبت للوفد الأميركي أن تونس تحتكم للدستور

وتمّ التأكيد على ما يتقاسمه البلدان من قيم الحرّية والعدالة والديمقراطية، وتمسّكهما بمبادئ حقوق الإنسان والحريات وسيادة الشعب واحترام الدستور والمواثيق الدولية ومحاربة الفساد.

واعتبرت شخصيات سياسية أن الرئيس التونسي أوضح للوفد الأميركي دوافع اتخاذ تلك القرارات، وأماط اللثام عن كل المغالطات الرائجة بشأن الوضع في تونس.

وأفاد المحلل السياسي رافع الطبيب أن "الوفد الأميركي جاء في إطار جولة في المنطقة عموما، ومروره عبر تونس يبدو أنه يتعلق ببعض التدخلات، خصوصا وأن بعض القوى، على رأسها حركة النهضة، سعت إلى تدويل القضية التونسية وإدخالها في التفاعلات العالمية".

وأضاف في تصريح لـ"العرب"، "الوفد اطلع على الوضع في البلاد، وتيقن من أن الأمور أكثر من عادية وليس كما يروّج على كونه يوجد انقلاب"، قائلا "الرئيس سعيد وضح طبيعة المرحلة وصحّح الخطب التي يتم تداولها، وأثبت لهم أن تونس تحتكم للدستور وأن الأحزاب خربت الممارسة الديمقراطية".

وتابع "سعيّد يعرف أن هذا الوفد جاء بإيعاز وتنسيق مع حركة النهضة، واستعمل خطابا دبلوماسيا".

ووصف مراقبون موقف الرئيس سعيد بـ"الطبيعي"، وكان على كل الأطراف الرافضة للزيارة أن تقدم توضيحات للوفد بشأن الموقف التونسي.

وقال ناجي جلول رئيس حزب الائتلاف الوطني التونسي، في تصريح لـ"العرب" إن "تونس لها علاقات تاريخية مع الولايات المتحدة، وكان على المنظمات والأحزاب الغاضبة أن تقابل الوفد وتفسر له طبيعة الموقف التونسي".

وأضاف "موقف سعيّد طبيعي، لأن العلاقات تبنى على المصالح، وفسّر رأيه كما يجب".

وأردف "الوفد جاء للاستفسار من سعيّد، وربما جاء أيضا بتوصيات لا نعرفها في علاقة بالقروض الخارجية".

ورفضت أطراف سياسية ومنظمات وطنية الزيارة، وسط تظاهرات شعبية احتجاجا على ما اعتبرته تدخلا أجنبيا في صناعة القرار السياسي بالبلاد.

وقال الأمين العام لاتحاد الشغل التونسي نورالدين الطبوبي "إن المنظمة ستظل الرقم الصعب أمام كل الحكومات اللاوطنية وسيظل الاتحاد الشجرة التي تظلل على الجميع".

وشدّد على أن "القرار الوطني ليس فيه شراء ولا بيع"، كما أكد أن "المنظمة منفتحة على كل الآراء في ضوابط وحدود معينة".

وأعلنت حركة الشعب رفض دعوة وجّهتها سفارة الولايات المتحدة لحضور لقاء مع وفد من الكونغرس الأميركي.

وأعلنت الحركة في بيان لها "موقفها المبدئي القاضي بحماية السيادة الوطنية، وعدم السماح لأي جهة خارجية بالتدخل في الشأن الوطني"، مؤكّدة "انخراطها الدائم في الذود عن استقلالية القرار الوطني، ومعارضة كل ما من شأنه المس من سيادة تونس وشعبها".

وتظاهر العشرات من أنصار حزب العمال التونسي السبت وسط العاصمة رفضا للزيارة.

وكان حزب العمال (يساري ليس له نواب في البرلمان) دعا إلى التظاهرة في بيان نشر عبر صفحته الرسمية على فيسبوك، رفضا لدعوة السّفارة الأميركية بتونس تنظيم لقاء يجمع ممثليها وعددا من النّواب التونسيين بوفد الكونغرس.

وأعرب حمة الهمامي عن رفضه "التدخل الأجنبي، والأميركي على وجه الخصوص في الشأن العام الدّاخلي التونسي". وقال في تصريح صحافي "نقرأ في زيارة الوفد الأميركي تأثيرا على القرار التونسي، وتوجيها للتطبيع مع الكيان الصهيوني، خاصة بعد زيارة قام بها ذات الوفد في الأيام الماضية إلى دولة المحتل (إسرائيل) ثم إلى لبنان واليونان".

واعتبر أن "المسؤولية ملقاة على الرئيس سعيّد، وبقية الأحزاب التي قادت البلاد إلى أزمتها السّياسية الحالية، ولا رجعة عن تلبية مطالب الشعب في العيش الكريم والحرية والتّشغيل".

والجمعة عبر سفير الولايات المتحدة لدى تونس دونالد بلوم خلال لقائه مع وزير الخارجية التونسي عثمان الجرندي عن رغبة بلاده في مواصلة دعم تونس على كل الأصعدة، لإتمام البناء الديمقراطي واستعادة البلاد نسق النمو الاقتصادي، وفق بيان للخارجية التونسية.

وفي الخامس والعشرين من يوليو الماضي قرر الرئيس سعيد تجميد البرلمان، برئاسة راشد الغنوشي (رئيس حركة النهضة)، لمدة ثلاثين يوما، ورفع الحصانة عن النواب، وإقالة رئيس الحكومة هشام المشيشي، على أن يتولى هو بنفسه السلطة التنفيذية، بمعاونة حكومة يعين رئيسها، ثم أصدر أوامر بإقالة مسؤولين وتعيين آخرين.

وفي الثالث والعشرين من أغسطس الماضي أعلن الرئيس التونسي "التمديد في التدابير الاستثنائية المتخذة إلى إشعار آخر".

الدبيبة أمام مساءلة المجلس النيابي الليبي

طرابلس – أرسلت إدارة شؤون الرئاسة بمجلس النواب الليبي إلى مكتب رئيس حكومة الوحدة الوطنية عبدالحميد الدبيبة الأسئلة المتعلقة بمساءلة لجان مجلس النواب، والتي من المطلوب أن تتم الإجابة عنها في جلسة الاستجواب المقبلة للحكومة الانتقالية في البلاد.

ووفق مصادر إعلامية تتضمن الرسالة أسئلة في ستّ عشرة صفحة، سيتم من خلالها تناول العديد من الملفات على غرار "توحيد المؤسسات وإخراج المرتزقة والكهرباء ومجابهة جائحة فايروس كورونا المستجد وتطوير قطاع النفط".

وكان من المقرر عقد جلسة استجواب الحكومة الاثنين القادم، لكن الدبيبة اعتذر عن الحضور، معللا ذلك بوجوده خارج البلاد، فضلا عن عدم إعلام الحكومة بالأسئلة التي ستطرح في الجلسة.

وينصّ أحد بنود اللائحة الداخلية لمجلس النواب على السماح باستجواب الحكومة مجتمعة أو الوزراء "في موضوع معين".

واعتبر المجلس أن أداء الحكومة أخفق في تسوية ملف الكهرباء مع "استمرار الانقطاعات لفترات كبيرة، وعدم الوفاء بوعود حل تلك المشكلة، إضافة إلى تعاقدات مشبوهة في القطاع"، لافتا إلى أن أزمة السيولة النقدية في البلاد لا تزال مستمرة وأن الطوابير أمام البنوك لا تزال طويلة، وذلك بالتزامن مع ضعف القدرة الشرائية.

وانتقدت الرسالة الفشل في مجابهة الجائحة الصحية وتأخر التطعيمات، خصوصا الجرعة الثانية للمطعمين بالجرعة الأولى، والعجز في مراكز الإيواء.

وتطرق المجلس إلى عدم إتمام ملف توحيد المؤسسات واستمرار الانقسام في عدة هيئات، ورفض "عدم التزام الحكومة بملاحظات مجلس النواب بخصوص مشروع الميزانية المقدم منها، بشأن إلغاء باب الطوارئ وتبويب الباب الثالث ومعالجة الدين العام وفق القانون".

وتساءلت لجنة الجرحى والمفقودين عن دور الهيئة العامة لرعاية أسر الجرحى والشهداء والمفقودين؟ ولمن تتبع؟ وكيف تعمل؟ وما القانون المنظم لها؟ وهل سيتم استيعاب جميع الجرحى والشهداء والمفقودين دون تمييز؟.

وطرحت لجنة الخارجية والتعاون الدولي عدة نقاط منها "ملاحظات على التمثيل الدبلوماسي في مؤتمر دول الجوار في الجزائر، وعدم الإيفاء بوعود تقليص السفراء في الخارج، وغلق الحدود مع تونس دون التنسيق مع الحكومة التونسية، ما أثر سلبا على العلاقات بين البلدين".

ودعوا "كافة الإرادات الحسنة في البلدين وفي جوارهما إلى الضغط من أجل وقف التصعيد والعودة إلى جادة الصواب".

وعبروا عن قناعتهم "أن رجال الدولة ونساءها الحقيقيين هم وهن من يبنون العيش المشترك والأمن والتعاون، وليس أولئك الذين ينهمكون في التسابق نحو التسلح والتصعيد ودق طبول الحرب".

وأضافوا أنهم يقرون "أن فعل مجتمعنا المدني لم يكن دائما في المستوى المطلوب، لكن الوضع الراهن لم يعد يسمح لنا بأي تردد أو تهاون، وإلا سيكون ذلك تنكرا لهويتنا ورسالتنا".

وتلقي الجزائر باللوم على المغرب قائلة إنه يدعم "الحركة من أجل تقرير المصير في منطقة القبائل"، وهي حركة انفصالية في منطقة القبائل شمال شرقي البلاد تصنفها الجزائر على أنها "إرهابية".

واتهمت الحكومة الجزائرية الحركة وجماعة "رشاد" المعارضة بإشعال حرائق الغابات المدمرة في وقت سابق من شهر أغسطس.

وفي يوليو الماضي، أعرب العاهل المغربي الملك محمد السادس عن أسفه للتوترات، ودعا نظيره الجزائري الرئيس عبدالمجيد تبون إلى "تغليب الحكمة والعمل بشكل متناسق من أجل تطوير العلاقات" بين الدولتين الجارتين.

وعبّر رئيس الحكومة سعدالدين العثماني عن أسفه لإعلان الجزائر قطع علاقاتها مع الرباط، معتبرا في تصريح صحافي أن المغرب يعتبر استقرار الجزائر وأمنها من استقرار المغرب وأمنه، وأن المملكة المغربية يجب أن تسير دائما في هذا الأفق الاستراتيجي وتتشبث دوما بهذا الأمل.

> **رسالة المجلس انتقدت أداء الحكومة في ملف الكهرباء والفشل في مجابهة كورونا وعدم إتمام ملف توحيد المؤسسات**

وتساءلت لجنة الطاقة عن "السبب الرئيسي في طرح الأحمال في جميع المدن، وكيفية إبرام عقود بالمليارات من شركة الكهرباء ورغم ذلك لم تدرج أي محطة للصيانة؟".

وانتقدت لجنة المواصلات قرار إلغاء فرع مصلحة الموانئ والنقل البحري في المنطقة الشرقية، لأنه "خالف الاتفاق السياسي".

وأشارت إلى أنه "حسب مشروع الميزانية المقدمة من الحكومة فإن قطاع الاتصالات مقدر له حسابيا فقد 450 مليون دينار (99.72 مليون دولار) خلال العام المالي الحالي، رغم أن مدراء شركات القطاع يقولون إن الأرباح تفوق سبعة مليارات دينار (1.55 مليار دولار)، فأين تذهب الإيرادات؟ ولماذا لا تدرج الأرقام الحقيقية في الميزانية العامة وليس فقط ما نص عليه الحد الأدنى من المساهمة في الميزانية في القانون المالي للدولة؟".

وطرح المجلس، بخصوص بند "القضايا العامة"، مسألة "كثرة رحلات رئيس الوزراء وعدم منح الصلاحيات لنوابه وسلب اختصاصات العديد من الوزراء وضم الكثير من الوحدات الإدارية إلى رئاسة الوزراء".

مثقفون مغاربيون يدعون المغرب والجزائر إلى ضبط النفس

الرباط – طالبت شخصيات حقوقية ونشطاء بالمجتمع المدني المغرب والجزائر بضرورة تجاوز الأزمة الدبلوماسية الراهنة، عبر إعمال العقل وضبط النفس.

ودعا أكثر من مئتي مثقف وحقوقي وناشط في المجتمع المدني من بلدان المغرب العربي، الجزائر والمغرب إلى إعمال العقل والحكمة وضبط النفس من أجل تجاوز الأزمة بين البلدين بعيدا عن التصعيد.

وسجل المثقفون والحقوقيون والمنتمون إلى هيئات المجتمع المدني من المغرب والجزائر وتونس "ببالغ القلق، التصعيد الحاصل في العلاقات بين المغرب والجزائر" وأعلنوا في بيان أنهم يرفضون "هذه الوضعية المؤدية إلى مواجهة غير طبيعية، لا يمكن أن تكون إلا إنكارا للتاريخ العميق لمنطقتنا ولجوهره، والتي تتنافى مع مصالح الشعبين ومصالح المنطقة".

هل ينتصر صوت الحكمة؟

وتشهد العلاقات بين المغرب والجزائر حالة من المد والجزر منذ ستينات القرن الماضي، بدءا بخلاف على الحدود بين البلدين عام 1963، وصولا إلى نزاع في السبعينات أطلق شرارته دعم الجزائر لجبهة البوليساريو التي تسعى إلى انفصال إقليم الصحراء الغربية عن المغرب، ثم اتهام المغرب عام 1994 جزائريين بتفجير فندق سياحي في مراكش مما دفع الجزائر إلى إغلاق الحدود مع المغرب حتى اليوم.

وطالب المغرب أكثر من مرة بإعادة فتح الحدود بين البلدين، لكن دائما ما ترفض الجزائر وتتشبث بإغلاقها "لأسباب أمنية".

كما قررت الجزائر الشهر الماضي قطع علاقاتها مع المغرب، إذ اتهم رمطان لعمامرة وزير الخارجية الجزائري المغرب "باستخدام برنامج بيغاسوس للتجسس على مسؤولين جزائريين ودعم حركة انفصالية" والتقاعس عن التزاماته الثنائية ومنها ما يتعلق بقضية الصحراء الغربية.

وقال لعمامرة "لقد ثبت تاريخيا أن المغرب لم يتوقف عن القيام بأعمال غير ودية وعدائية ضد الجزائر".

واتهم الأجهزة الأمنية ووسائل الإعلام المغربية بـ"شن حرب ضد الجزائر بخلق إشاعات"، لافتا إلى أن "التحقيقات الأمنية كشفت تعرض مواطنين ومسؤولين جزائريين للتجسس ببرنامج بيغاسوس الإسرائيلي".

وأشارت الخارجية الجزائرية في بيان إلى أنها ستكثف المراقبة الأمنية على حدودها الغربية.

وأعربت وزارة الخارجية المغربية عن أسفها للقرار الذي اتخذته السلطات الجزائرية، واصفة إياه بـ"غير المبرر والمتوقع في ظل التصعيد الذي لوحظ خلال الأسابيع الأخيرة".

وطالب المغرب أكثر من مرة بإعادة فتح الحدود بين البلدين، لكن دائما ما ترفض الجزائر وتتشبث بإغلاقها "لأسباب أمنية".

وقال الموقعون على النداء، "نؤمن بأن شعبينا لا يكنان لبعضهما إلا الود، وأنه ليس بعزيز عليهما تجاوز هذه اللحظات العصيبة بأقل الأضرار وبأجمل الآفاق، بتعبئة طاقاتهما الخلاقة من أجل تحصين جسور الإخاء وتكثيفها".

> **المثقفون والحقوقيون سجلوا ببالغ القلق التصعيد الحاصل في العلاقات بين البلدين، وأعلنوا في بيان أنهم يرفضون هذه الوضعية**